لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

الثلاثاء 6 أكتوبر2009 م - العدد (14607) السنة الحادية و الأربعون

لدى استئناف اجتماعاته .. مجلس القضاء الأعلى يقر:

إنشاء هيئتي حكم تجارية ومدنية جديدتين

إعادة تشكيل بعض دوائر المحكمة العليا

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس القضاء الأعلى، لدى استئناف اجتماعاته أمس برئاسة رئيس المجلس - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي، إعادة تشكيل بعض دوائر المحكمة العليا وإنشاء هيئتي حكم تجارية ومدنية جديدتين.

جاء هذا القرار بناءً على المقترح المقدم من رئيس المحكمة العليا بعد التشاور مع وزير العدل وعلى النحو الآتي:-

أولاً: الدائرة التجارية هيئة (أ):
1 - القاضي/ محمد علي البدري رئيساً
2 - القاضي/ عبدالله علي المهدي عضواً
3 - القاضي/ عبدالقادر حمزة عضواً
4 - القاضي/ محمد عبدالرحمن الحمادي عضواً
5 - القاضي/ علي عبدالله باسويد عضواً

ثانياً: الدائرة التجارية هيئة (ب):
1 - القاضي/ محمد راشد عبدالمولى رئيساً
2 - القاضي/ أحمد علي النعمي عضواً
3 - القاضي/ علي عوض الصويلحي عضواً.
4 - القاضي/ نعمان هزاع عبده علي عضواً
5 - القاضي/ عبدالله علي العشملي عضواً

ثالثاً: الدائرة المدنية هيئة (ج):
1 - القاضي/ عبدالله سالم عجاج رئيساً
2 - القاضي/ عبدالقادر أحمد الجلال عضواً
3 - القاضي/ ابراهيم محمد المرتضى عضواً
4 - القاضي/ محمد سالم اليزيدي عضواً
5 - القاضي/ شرف الدين عبدالله المحبشي عضواً.

رابعاً: الدائرة الإدارية - مدنية هيئة (د):
1 - القاضي/ أحمد سقاف بن سميط رئيساً
2 - القاضي د/ محمد عبدالقادر الحاج عضواً
3 - القاضي/ محمد قاسم العبادي عضواً
4 - القاضي د/ عبدالملك ثابت الأغبري عضواً
5 - القاضي/ محمود لطف العنسي عضواً

خامساً: الدائرة المدنية هيئة (ز):
1 - القاضي/ محمد عمر باشبيب رئيساً
2 - القاضي/ صالح ابوبكر الزبيدي عضواً
3 - القاضي/ عبدالواسع عبدالعزيز العريقي عضواً
4 - القاضي/ مبارك مبارك علي عوض عضواً
5 - القاضي/ أحمد عبدالعزيز المجاهد عضواً

سادساً: الدائرة الجزائية هيئة (أ):
1 - القاضي/ خميس سالم الديني رئيساً
2 - القاضي/ شكيب أحمد حرسي عضواً
3 - القاضي/ يحيى محمد الإرياني عضواً
4 - القاضي/ مرشد سعيد الجماعي عضواً
5 - القاضي/ صالح ناصر قاسم عضواً

سابعاً: دائرة فحص الطعون - جزائية هيئة (هـ):
1 - القاضي/ محمد أحمد البازلي رئيساً
2 - القاضي/ رشيد محمد عبده هويدي عضواً
3 - القاضي د/ علي يوسف حربه عضواً
4 - القاضي/ محمد صالح الشقاقي عضواً
5 - القاضي/ هاشم عبدالاله الجفري عضواً

ووقف المجلس في اجتماعه على التقرير المرفوع من وزير العدل عن نتائج النزول الميداني لهيئة التفتيش القضائي إلى المحاكم في المحافظات المختلفة عقب الإجازة القضائية وإجازة عيد الفطر المبارك.

وقد اظهر التقرير التزاماً عالياً بالدوام الرسمي وبمستوى تنفيذ الحركة القضائية.ووافق المجلس على مقترح وزير العدل ترشيح رئيس لمحكمة استئناف محافظة حضرموت ورئيس للمكتب الفني بوزارة العدل وأقر رفع الترشيحات لفخامة رئيس الجمهورية . وقبل مجلس القضاء الأعلى طلبات بعض القضاة وأعضاء النيابة العامة الإحالة للتقاعد.

كما قبل استقالة أحد أعضاء النيابة العامة المقدمة منه أثناء نظر الدعوى التأديبية في مجلس المحاسبة ووافق على إنهاء الدعوى التأديبية بشأنه.

واطلع المجلس في الاجتماع على التقرير نصف السنوي المرفوع من النائب العام عن أعمال النيابة العامة للنصف الأول لعام 2009م حيث أظهر التقرير مجمل الأعمال التي قامت بها النيابة العامة خلال فترة التقرير في ضوء الخطط المقرة على مستوى قطاعات مكتب النائب العام والنيابات الاستئنافية والنيابات الإبتدائية بمحافظات الجمهورية.

كما تضمن استعراضاً لما تم إنجازه في بناء وتطوير البنى التحتية وتوفير المستلزمات الرأسمالية اللازمة لتحسين الأداء وتطويره. ونظر المجلس في التظلمات المقدمة من بعض القضاة وأعضاء النيابة العامة وأتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة.

واطلع مجلس القضاء الأعلى على بعض الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بشأن بعض الدعاوى الإدارية المرفوعة ضد المجلس واتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة.

بدء الاجتماع الـ12 لمذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي للرقابة على السفن بصنعاء

وزير النقل : الحكومة اليمنية تولي اهتماماً للتعاون والتنسيق الإقليمي والدولي في مجال السلامة البحرية

صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء أعمال الاجتماع الـ12لمذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي للرقابة على السفن، الذي تنظمه وزارة النقل والهيئة العامة للشئون البحرية.

ويشارك في الاجتماع الذي يعقد خلال الفترة من 5 ـ8 أكتوبر الجاري وفود تسع دول إلى جانب اليمن وهي استراليا ،فرنسا ،جنوب أفريقيا ،الهند ،سيرلانكا ،السودان،موريشيوش ،كينيا،وتنزانيا.

وسيناقش الاجتماع أوراق عمل خاصة بنشاط التفتيش على السفن في منطقة المحيط الهندي بشكل عام ،والترتيبات الوطنية للدول المشاركة في مجال التفتيش على السفن ،واستعراض التقرير السنوي للعام 2009م بخصوص التفتيش على السفن للدول الأعضاء ،ونشاط التفتيش على السفن خارج المحيط الهندي ،إلى جانب برنامج التعاون الفني بالنسبة للتدريب والتأهيل في مجال التفتيش على السفن ،وكذا تبادل المعلومات الالكترونية بين الدول الموقعة على مذكرة التفاهم ،ومناقشة ميزانية المنظمة للعام القادم.

وفي افتتاح الاجتماع أكد وزير النقل خالد إبراهيم الوزير اهتمام وحرص الحكومة اليمنية على تفعيل دور ومشاركة الهيئة العامة للشئون البحرية في هذه الاجتماعات الدورية السنوية كممثلة لليمن في مذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي.

ولفت إلى أن هذا الاهتمام يتجسد بالتفاعل المستمر للسلطة البحرية في اليمن مع كافة الأنشطة والفعاليات منذ الانضمام إلى مذكرة التفاهم للرقابة على السفن عام 2002 ،حيث تطورت هذه المشاركة حتى أصبحت اليمن من الدول البحرية المهمة في المنطقة لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم وسواحل طويلة تصل إلى أكثر من 2500 كم تمتد في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن..فضلا عن الكثير من الجزر المهمة ما يخدم الملاحة البحرية الدولية وسلامتها.

وأشار وزير النقل إلى أن لدى اليمن ثلاثة موانئ رئيسية في عدن والحديدة والمكلا والعديد من الموانئ الثانوية..لافتا إلى احتلال اليمن المرتبة السادسة وفق التقرير السنوي لمذكرة التفاهم للعام 2008م من بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وأكد أن هذا المؤشر دليل على تنامي نشاط الهيئة في اليمن في مجال الرقابة والتفتيش البحري على السفن..مبينا أن التقرير أوضح أن عدد السفن التي قامت هيئة الشئون البحرية اليمنية بالتفتيش على وفق متطلبات اتفاقية سلامة الأرواح في البحار نحو 163 سفينة الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة السادسة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وأوضح وزير النقل ان هيئة الشئون البحرية بدأت منذ عام 2008م باستخدام نظام " أيوسس " لإرسال التقارير الخاصة بالتفيش على السفن..مؤكدا حرص الهيئة على حضور كافة الاجتماعات الدورية السنوية والمشاركة بفعالية في كافة الأنشطة المتعلقة بسلامة الملاحة البحرية ،والتعامل بايجابية مع كل أنواع المنشورات والإرشادات والإشعارات التي ترد إليها عن سكرتارية مذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي .

وأكد ان الحكومة اليمنية تعي تماماً أهمية التعاون والتنسيق بين الدول على المستوى الدولي والإقليمي لمواجهة المشاكل التي تواجه الجميع خاصة سلامة الأرواح في البحار ومراقبة التزام السفن بمتطلبات الاتفاقيات الدولية وتقيدها بالمعايير المحددة فيها والتنسيق بهذا الشأن مع كافة الدول الأعضاء في مذكرة تفاهم دول المحيط الهندي .

واعتبر عقد هذا الاجتماع في العاصمة صنعاء دليلاً على اهتمام اليمن واستعدادها الدائم للاضطلاع بدورها في مسألة رقابة دولة الميناء على السفن.

من جانبه أشاد السكرتير العام لمذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي بيما ليش جانجولي ورئيس لجنة التفتيش على السفن ابراناتا باندا في المذكرة بالدور النشط لليمن في المنظمة والتي أصبحت من الدول الهامة فيها لما تتمتع به اليمن من أهمية إستراتيجية ،وموقع جغرافي مطل على خليج عدن والبحر الأحمر ،وامتداد بحري في المحيط الهندي ووجود عدد من الموانئ اليمنية الهامة بما فيها ميناء عدن الذي يعد من أهم الموانئ العالمية.

حضر افتتاح الاجتماع وكيل وزارة النقل للشئون البحرية والموانئ علي صحبي ورئيس الهيئة العامة للشئون البحرية القبطان عبدالله إبراهيم أبكر النجري وعدد من المسئولين.

يذكر ان مذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي للرقابة والتفتيش على السفن تحدد كيفية القيام بأعمال التفتيش على السفن الأجنبية والمحلية التي تزيد حمولتها الكلية 500 طن في موانئ الدول الموقعة على المذكرة ،وذلك للتأكد من ان حالة هذه السفن والأجهزة التي على متنها تتوافق مع المتطلبات الخاصة بالسلامة للأفراد المتواجدين عليها ولحماية السفن والبضائع التي تحملها من التلف ،إضافة إلى كفاءة أطقم هذه السفن لقيادتها بسلام في مختلف الظروف الجوية والبحرية وكذلك لحماية البيئة البحرية من التلوث وفقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص ،منها، اتفاقية سلامة الأرواح في البحار واتفاقية خطوط الشحن الدولية ،والاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار ،والاتفاقية الدولية للتدريب وإصدار الشهادات الخاصة بالبحارة ،والاتفاقية الدولية للعاملين بالبحار.

دعت الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها في القضاء التام على فتنة التمرد بصعدة

الجمعية الشعبية للدفاع عن الحقوق والحريات تدعو إلى الاصطفاف الوطني ضد التمرد الحوثي

تعز/14 أكتوبر:

عقدت الجمعية الشعبية للدفاع عن الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بتعز اجتماعاً استثنائياً (طارئاً) لعرض ودراسة ومناقشة الأوضاع والمستجدات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها أبعاد وتداعيات الحرب السادسة الدائرة في صعدة بين القوات الحكومية وحركة التمرد الحوثي المسلح.

وأصدرت بياناً أدانت فيه " الحركة الحوثية المتمردة المسلحة (قادة، وموالين، وداعمين، ومغرراً بهم) باعتبارها حركة عميلة خائنة خارجة عن قواعد الشرع والقانون ومبادئ الأخلاق، باعت نفسها للشيطان الأكبر ومحور الشر بثمن بخس دراهم معدودة وأماني موعودة، وتنفيذ أجندة تلك القوى الخارجية (الإقليمية) الحاقدة المتربصة التآمرية المستهدفة وحدة الوطن اليمني ونظامه الجمهوري وأمنه واستقراره وسيادته واستقلاله ".

وأكد البيان لأبناء الشعب بكافة فئاته وشرائحه وفعاليته .. " أن ما يحدث في صعدة من نزيف دموي واستنزاف تنموي للموارد والثروات والطاقات والقدرات لا يخدم إلا قوى التآمر أعداء الله والملة والوطن والأمة الهادفين إلى خلق يمن غير مستقر منهك مفكك ضعيف مفتت خائر القوى يسهل إخضاعه وتذليله وتركيعه" .

ودعا أبناء الشعب اليمني كافة إلى الاصطفاف الوطني دفاعاً عن العزة والكرامة اليمنية المتمثلة بالنظام الجمهوري والوحدة الوطنية والديمقراطية والاستقلال والسيادة، والوقوف صفاً واحداً (بيقظة وحذر وعزم وثبات) ضد حركة التمرد الحوثية المسلحة ، وضد كل من تسول له نفسه (أيا كان، وأينما كان) المساس بالثوابت الوطنية وزعزعة الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة وتهديد السلم الاجتماعي وإثارة النعرات والفتن والعنف والإرهاب.

كما دعا البيان النظام السياسي والحكومة اليمنية إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية والوطنية بالقضاء التام على أرباب الفتنة وذيولها وأذنابها والحسم العسكري للفتنة في صعدة، استناداً إلى الدروس والعظات والمؤشرات والمعطيات والحقائق التي أفرزتها الحروب الخمس السالفة والمستجدات والأوضاع الحالية بعدم جدوى وفعالية ثقافة التسامح والحوار (الوساطات، المفاوضات، المواثيق، الاتفاقيات .) مع أطراف رافضة لها رفضاً مسبقاً، وتتخذها مجرد ذريعة واستغلال للوقت لأغراض متنوعة ترفض السلم والأمن والسلام.

وحملت كافة القوى السياسية والتيارات والمنظمات الوطنية عموماً وأحزاب اللقاء المشترك على وجه الخصوص مسؤولياتهم التاريخية والوطنية في تجسيد الإرادة الشعبية بجعل المصلحة الوطنية العليا نصب أعينهم وتغليبها وتقديمها على كافة المصالح (الشخصية ، والحزبية) الضيقة، ودرء مفاسد الشرذمة الضالة المضلة الخارجة على الدستور والنظام والقانون، ووأد النكايات والمناكفات وتصفية الحسابات والمناورات والمساومات بضغوط الأزمات فالمرحلة لا تسمح والوقت أزف والموقف خطير واتقاء الفتنة أولى وأهم ، وقد أمر المولى عز وجل بذلك بأن الفتنة لا تصيب الذين ظلموا خاصة بل شرها وخطرها على الجميع (ساكتين، أو مداهنين، ومتمالئين) قال تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة).

ودعت قادة التمرد وعناصره (الذيول : والأذناب ، والمغرر بهم) إلى الإنابة والتوبة إلى الله والعودة إلى جادة الصواب وترك السلاح وتسليم أنفسهم وحقن دماء المسلمين ، واحترام الإرادة الوطنية، فالعميل الخائن أولاً وأخيراً حتما خاسر وخاصة ثقة مستخدميه.

كما دعت كافة وسائل الإعلام الجماهيرية (الحكومية، والحزبية، والمستقلة) ومنابر المساجد والتعليم و .... إلخ إلى الوقوف صفاً واحداً وتنفيذ الحملات الإعلامية (التوعوية ، والتثقيفية) والفعاليات الهادفة إلى :

كشف وفضح الحركة الحوثية المتمردة المسلحة (فكراً ومنهجاً وسلوكاً) وعلاقتها التآمرية بتنفيذ أجندة قوى خارجية (إقليمية) وأهدافها وأبعادها وتداعياتها السلبية على الساحة الوطنية.

دعم القيادة السياسية وأبطال القوات المسلحة والأمن ، بالاصطفاف الوطني وتقديم الغالي والنفيس لإنهاء الفتنة والخلاص من أربابها، وإعادة الأمن الاستقرار والمحبة والسلام إلى المنطقة، ومساعدة إخواننا النازحين المتضررين بما أمكن، فكلنا جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .